LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

أقوال الصحف

26 et 27/05/2012

اللجنة النيابية المختصة تواصل دراسة حصانة العسكريين

تُواصل لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب الثلاثاء المقبل دراسة مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية. ومن المنتظر أن يتواصل الجدل حوله، خاصة في ما يتعلق بالفصل السابع من المشروع الذي يتحدث عن الحصانة الممنوحة للعسكريين خلال مزاولتهم لمهامهم العسكرية.

وكانت فرق برلمانية انتقدت الحصانة الممنوحة للعسكريين، وشملت المعارضة الطبقة الحقوقية، إذ سبق لعبد الرحمان بنعمرو، أن شدد على عدم إمكانية تبرير أعمال العنف، ولا إخضاعها للحصانة، مشيرا إلى أن القوانين والمواثيق الدولية تمنع ذلك.

وأكد، في تصريح لـ" الصباح" أن المبدأ الذي يجب أن يُعتمد هو رفض الجنود تنفيذ الأوامر التي يتلقونها من رؤسائهم، حينما تدعوهم إلى القتل أو استعمال العنف، مشيرا إلى أن التوجه على المستوى الدولي يسير حاليا نحو الحث على عدم تنفيذ الأوامر المرتبطة بارتكاب الجرائم.

في السياق ذاته، أكد عبد الرحيم الجامعي، النقيب والحقوقي، في مقال نشره في الصباح"، أن مشروع القانون المتعلق بالضمانات الممنوحة للعسكريين، من شأنه أن يطرح صعوبات سياسية وحقوقية، منها مسألة الإفلات من العقاب، وكذا مسألة إعمال ربط المسؤولية بالمحاسبة. وأضاف الجامعي أن من بين الإشكالات القانونية التي يطرحها المشروع مدى دستوريته، وبالخصوص مقتضيات المادتين السابعة والثامنة منه، عندما تتحدث الأخيرة عن عدم مساءلة العسكريين جنائيا عن أفعال يقومون بها بصفة عادية تنفيذا للأوامر، لأن نص المشروع أعطى حصانة تجاه الأعمال ذات الطبيعة الجنائية أمام نص المادة 37 من الدستور الذي يفرض على الجميع احترام أحكامه والتقيد بالقانون ولا يستثني في ذلك أحدا.

وكان عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع، أكد إن حماية العسكريين من المساءلة الجنائية لا تعني منح الحصانة لهم، بقدر ما تؤشر إلى حماية مشروعة تُحتمها ضرورة تعزيز وسائل الحماية القانونية لعسكريي القوات المسلحة الملكية،اعتبارا لما يخضعون له من أعباء استثنائية خلال قيامهم بمهامهم أو بسبب ذلك، وتشجيعا لهم على مضاعفة الجهود لأداء مهامهم النبيلة على أحسن وجه، في إطار سيادة القانون واحترام كامل لمقاصده ومضامينه.

وأضاف الوزير، ردا على تدخلات أعضاء اللجنة المختصة، أن هذه الحماية مرتبطة بشرعية الفعل وتنفيذه بطريقة سليمة، موضحا أنها(الحماية) تندرج ضمن الآليات القانونية الكفيلة بضمان السير العادي للمرفق العمومي.

وأبرز الوزير أن هذه الحماية تكرس نظام الانضباط العام والقانون الجنائي المغربي الذي أتى بمقتضيات تهدف إلى حماية أفراد القوات العمومية عامة أثناء القيام بواجباتهم، مستشهدا في هذا الإطار، بالفصل 124 من القانون الجنائي الذي ينص على أن" لا جناية ولا جنحة ولا مخالفة إذا كان الفعل أوجبه القانون وأمرت به السلطة الشرعية".

وأكد الوزير أن القانون يحمي العسكريين من المساءلة الجنائية، إذا كانت أفعالهم تدخل في إطار المهام والواجبات الملقاة على كاهلهم، وفي نطاق القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن، إضافة إلى ضرورة صدورها عن سلطة شرعية، وفي احترام تام للقسم المؤدى والمؤسسات المملكة كما نص على ذلك نظام الانضباط العام.

وأشار الوزير إلى أن مقتضيات هذا النظام العام توجب أن تكون الأوامر الصادرة دقيقة وواضحة لا تتنافى مع القوانين والأنظمة المعمول بها، ومبرزا أن هذه المقتضيات تُلزم العسكري بالامتناع عن التنفيذ إذا ما كانت خلاف ذلك مع ضرورة إخبار وبجميع الوسائل القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وقال الوزير إن الضمانات التي تتعلق بالحماية القانونية موجودة أصلا بالقانون الجنائي، على اعتبار أن نقلها من نص عام إلى نص خاص يهدف إلى إبرازها بشكل واضح لتمكين المعنيين بالأمر من الاطلاع عليها عن قرب.

جمال بورفيسي

العثماني يكشف عن إبعاد نقاط مسيئة للمغرب في التقرير الأممي

الرباط
خديجة عليموسى

كشف سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أن الدبلوماسية المغربية استطاعت أن تنجح في التقليل من عدد من الأمور المسيئة للمغرب، حيث تمت مراجعة عدد من النقاط التي تضمنها تقرير الأمم المتحدة.

وأوضح العثماني، في لقاء للجنة الخارجية بمجلس النواب، أول أمس أن الدبلوماسية المغربية تحركت على مستوى جميع عواصم العالم، التي ينتمي إليها أعضاء مجلس الأمن، وتمكنت من حذف نقاط مسيئة في التقرير. وأضاف أنه اتصل شخصيا بالأمين العام الأممي بان كي مون لمراجعة نقاط وردت في المسودة الأولى عبّر المغرب عن رفضها.

وقال العثماني إن «رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سافر إلى نيويورك وعقد لقاء مع أعضاء مجلس الأمن ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بتنسيق مع وزارة الخارجية، وهذا لا يعكسه الإعلام، لكن ذلك ليس ضروريا».

كما أوضح العثماني أنه اختار عدم الحديث عن التقرير عند صدوره لأنه لم يكن يرغب في أن يعرقل أشغال مجلس الأمن، وألا ينظر إلى المغرب كأنه عدو لأعضاء مجلس الأمن. وأضاف أنه ترك مسافة لأصدقاء الأمين العام حتى يتشاوروا، ليصدر قرار مجلس الأمن، الذي وصفه العثماني بـ«المقبول والمتوازن» لأنه لم يشر إلى حل الاستفتاء. وأكد العثماني على الحل السياسي الدائم والمتوافق عليه، مشيدا بفتح مكتبين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بكل من العيون والداخلة. كما تطرق إلى ضرورة إحصاء اللاجئين في مخيمات تندوف.

وبخصوص مستجدات قرار سحب المغرب الثقة من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء المتحدة كريستوفر روس، قال العثماني: «ما زلنا ننتظر رد الأمين العام للأمم المتحدة على المذكرة التي قدمناها، ويبدو أن لديه عددا من الالتزامات حاليا».

وفسر العثماني خلفيات هذا القرار، مشيرا إلى أنه اتخذ بعد عدة لقاءات تقييمية، وبعد لقاء مع السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة محمد لوليشكي. وأضاف أنه تم الاستناد في هذا القرار على حالة الفتور التي يعرفها الملف، موضحا أن جولات المفاوضات غير المباشرة وصلت إلى تسع بعدما كانت محددة في جولتين، مما أدى إلى انسداد الأفق، إضافة إلى أن تقرير كريستوفر روس الذي قدمه لم يمس جوهر الملف.

وقال العثماني إنه أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة قرار المغرب المتعلق بسحب الثقة من روس في جلسة طويلة وصريحة، كما تم إبلاغ كل من فرنسا وأمريكا وكذا الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بحيثيات اتخاذ القرار حتى لا تصل الحقائق مشوهة.

وأكد وزير الشؤون الخارجية أن روس حاول التأثير في قرار الأمم المتحدة من خلال التقرير، الذي لم يكن عادلا ولا محايدا ولا متوازنا، وهو ما جعل المغرب لا يثق في الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، يضيف الوزير.

وتحدث العثماني عن سابقة في سحب الثقة والتي قام بها خصوم الوحدة الترابية «البوليساريو» عندما سحبوا الثقة من بيتر فان فالسوم الممثل السابق بعد تصريح قال فيه إن حل الانفصال ليس واقعيا.

ووصف العثماني ملف الصحراء المغربية بالمعقد، وقال إن وزارة الخارجية تدبر الشق الدبلوماسي فيه، في حين تدبر مؤسسات أخرى جوانب أخرى في إطار التكامل، مؤكدا أنه سيبلغ رئيس الحكومة وبعض الوزراء الملاحظات التي أبداها البرلمانيون.

وزير الاتصال: تقرير الخارجية الأمريكية غير موضوعي وينكر جهود المغرب

الخارجية الأمريكية ترسم صورة قاتمة عن حقوق الإنسان بالمغرب

■ الرباط- عبد الحق بلشكر ■

رغم أن الخارجية الأمريكية أبدت نوعا من الحماس للتحولات التي جرت في المغرب في 2011 ورغم أنها لم تخف ارتياحها لمضامين أول دستور في عهد محمد السادس وللانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر التي حملت العدالة والتنمية إلى رئاسة الحكومة، إلا أن تقريرها حول حقوق الإنسان في العالم لم يتردد في تسجيل عددا من التجاوزات الحقوقية، سواء تعلق الأمر بالاعتقالات أو العنف ضد المحتجين، أو الاعتقال السياسي.

ورغم أن الدستور الجديد يضع خطوات مهمة، حسب التقرير، في مجال الحريات المدنية، واعتماد مقاربة النوع، فإن الوثيقة الأمريكية تعتبر أن المشكل الأكبر بالنسبة إلى حقوق الإنسان هو افتقاد المواطنين للحق في تغيير الدستور، ومشكل الاعتقالات التعسفية، ومشكل الفساد في مختلف فروع الحكومة. كما أثارت مقدمة التقرير شكاوى المنظمات من ازدياد العنف من طرف رجال الأمن ضد الاحتجاجات السلمية التي تخلف العشرات من الجرحى، وخلفت أربعة قتلى على الأقل، فضلا عن التعذيب، وتجاوزات أخرى. واعتبر التقرير أن «إفلات رجال الأمن والشرطة من العقاب»، يظل بدوره من أبرز المشاكل الحقوقية في بلادنا.

وسرد التقرير عدة حالات للتجاوزات منها ما قال إنه «تورط عناصر الأمن في عمليات قتل»، في 20 فبراير الماضي، حين قتل 5 محتجين، داخل بنك في الحسيمة. فحسب رواية الأمن، فإن هؤلاء كانوا يحاولون سرقة البنك، في حين تقول حركة 20 فبراير، وعائلات الضحايا، إنهم ضحايا عنف رجال الأمن.

وتحدث التقرير في هذا الإطار عن حالة مقتل كمال العماري في أسفي، ولاحظ التقرير أن المجلس الوطني لحقوق الانسان شكل لجنة تحقيق في هذه الواقعة لكنه لم ينشر نتائجه. كما تحدث التقرير عن حالة كريم الشايب الذي شارك في احتجاجات حركة 20 فبراير، في مدينة صفرو، والذي توفي نتيجة إصابته بجروح خلال تدخل الأمن، وأن التحقيقات بشأن مقتله لم يتم الكشف عن نتائجها.

واعتمد التقرير الأمريكي على معلومات المنظمات الحقوقية للحديث عن استمرار وجود 114 حالة اختفاء لم يتم الكشف عنها إلى حدود الآن، وخاصة من مناطق الصحراء، وهي تعود إلى وقائع تمت ما بين 1956 و1999.

وقفة لعائلات المعتقلين السلفيين

ويذكر التقرير أن الدستور والقانون المغربي يمنعان التعذيب، والحكومة تنفي دائما وقوع حالات تعذيب، لكن كثيرا من المنظمات الحقوقية، والتقارير الصحافية، تتحدث عن تورط رجال الأمن في التعذيب، كما تحدث التقرير عن تعذيب السجناء في سجن تولال 2 بمكناس، وكيف أن تحقيقات الأمن تنتهي دائما إلى نفي هذه الاتهامات، وإغلاق القضية.

وتحدث التقرير عن التعذيب الذي تمت ممارسته في سجن تمارة، وذكر كيف أن لجنة برلمانية مرفقة بالمجلس الوطني لحقوق الانسان تولت زيارة سجن تمارة، وخلصت إلى أنها لم تجد أية مؤشرات تدل وقت الزيارة على أن المكان يشكل مركز اعتقال غير قانوني.

فبركة الجرائم !؟

وفي مجال الاعتقال السياسي، ورغم أن الحكومة لا تعتبر أيا من المعتقلين لديها بأنهم معتقلون سياسيون، فإن المنظمات الحقوقية، بقول التقرير، تؤكد أن الحكومة تعتقل أشخاصا بسبب نشاطهم السياسي.

وقال التقرير إن حقوقيين يتهمون الحكومة بـ«فبركة تهم إجرامية» للتغطية على «تنفيذ اعتقالات لأسباب سياسية»، وفي مجال حرية الصحافة اعتبر التقرير أن الحكومة نادرا ما تلجأ إلى منع الصحف المحلية، لكنها تضغط عليها من خلال منع الإعلانات عنها، وترهب الصحافيين أحيانا، لدفعهم إلى ممارسة الرقابة على أنفسهم. وتحدث التقرير كذلك عن حالة اعتقال رشيد نيني والحكم عليه بسنة سجنا، وأفاد أنه تمت محاكمته بالقانون الجنائي، كما أشارت الوثيقة استنادا إلى محامين، وإعلاميين وسياسيين، إلى أن نيني حوكم واعتقل بسبب مواقفه السياسية، «المنتقدة لسياسة الدولة»، بما في ذلك «انتقاده لظاهرة الاعتقال السري في سجن تمارة، وتغطيته لوقائع الرشوة والفساد».

«سجون بنهاشم» تحت نيران النقد

وركز التقرير أيضا على أوضاع السجون، واعتبر أن سجون المغرب تظل «عموما ضعيفة، ولا تتسجم مع المعايير الدولية». كما ذكر أن المغرب يتوفر على 61 سجنا يضم أكثر من 65 ألف سجين إلى حدود أكتوبر الماضي. وأشار التقرير إلى وفاة 77 شخصا في السجن بسبب الأمراض، وقلة العناية الصحية، معتبرا أن مندوبية السجون هي التي تتحمل مسؤولية إدارة المؤسسات السجنية، وأنها تابعة «مباشرة لرئاسة الحكومة»، لكنها تظل تابعة «بشكل غير رسمي للقصر»، حسب تعبير الخارجية الأمريكية.

ولاحظ التقرير أنه من النادر أن تسمح الحكومة لزوار من منظمات حقوقية، أو مراقبين وطنين أو دوليين أو وسائل إعلام بزيارة السجون، وأن مدير مندوبية السجون (حفيظ بنهاشم) «لا يشجع على مثل هذه الزيارات».

في أول رد فعل له على تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الانسان في المغرب، قال مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة، إن «التقرير لا يأخذ بعين التطورات التي عرفها المغرب منذ المصادقة على الدستور الجديد»، وقال لـ«أخبار اليوم»، إن التقرير يفتقد للدقة في أمور عدة، ويقدم صورة غير أمينة عن الحريات بالمغرب بعد التحولات التي عرفتها بلادنا. واستغرب الخلفي لحديث التقرير عن غياب الحرية في المغرب، وخاصة ما ورد في مقدمة التقرير، وقال «التقرير يتناقض مع مواقف وزارة الخارجية الأمريكية الرسمية من التحولات التي عرفها المغرب». ودعا الخلفي معدي التقرير إلى التحلي بالموضوعية والدقة في جمع المعطيات وتمحيصها. وبخصوص الإشكالات الحقوقية المثارة في التقرير أكد الخلفي أن الحكومة تعمل على تجاوز بعض الإشكالات من خلال مقاربة تشاركية مع المنظمات الحقوقية. وحول أوضاع السجون وانتقادات التقرير لمندوبية السجون التي اعتبرها التقرير تابعة بشكل غير رسمي للقصر، قال الخلفي «هناك مغالطات كثيرة ليس هذا مجال الرد عليها» مكتفيا بالقول إن «ملاحظات التقرير تسعفها الأدلة».

منظمة غير حكومية: كريستوفر روس أراد العودة بمسلسل المفاوضات حول قضية الصحراء إلى نقطة البداية

أكدت الحركة العالمية لدعم قضية الصحراء المغربية واستكمال الوحدة الترابية أن المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بالصحراء، كريستوفر روس، أعاد مسلسل المفاوضات حو ل قضية الصحراء إلى "نقطة البداية وسحب الثقة منه خطوة إيجابية"، معتبرة أن المبعوث الأممي فقد مصداقيته وتجاوز الاختصاصات التي حددها له مجلس الأمن في مهمة الوساطة. وأضافت الحركة، في بيان صدر عن مكتبها التنفيذي، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن المبعوث الأممي، الذي قام بمهمة الوساطة منذ 2009 في هذا النزاع المفتعل، "وقع في عدة مزلقات تثبت بالواضح تراجعه عن المحددات التفاوضية وانحيازه للطرف الآخر، وهو ما يجعل قرار سحب الثقة منه خطوة إيجابية". وسجلت الحركة أن المبعوث الأممي لم يمارس مهمته طبقا لقرارات مجلس الأمن حول هذه القضية، بل نصب نفسه إلى جانب الطرف الآخر في هذا النزاع من أجل التشويش على مسلسل المفاوضات والحيلولة دون التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع المفتعل. وأبرزت الحركة أنه في الوقت الذي أشاد فيه المنتظم الدولي بارتياح بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب وبما حققه من نماء بالأقاليم الجنوبية للمملكة وبالدور الهام للمجلس الجهوي لحقوق الإنسان بكل من جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء وجهة واد الذهب- لكويرة، تغاضي المبعوث الأممي عن المعاناة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتعرض لها الساكنة الصحراوية بمخيمات تندوف. وطالبت الحركة، في هذا السياق، المجتمع الدولي بالتدخل من أجل وضع لمعاناة الساكنة الصحراوية بمخيمات تندوف وفتح تحقيق في مآل المساعدات الدولية المخصصة لهم، داعية إلى تعليق المفاوضات حول الصحراء إلى حين إحصاء المحتجزين بتندوف والعمل على ضمان حقوقهم. من جهة أخرى، أشادت الحركة العالمية لدعم قضية الصحراء المغربية واستكمال الوحدة الترابية بالإصلاحات الرائدة التي يعرفها المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس في مختلف المجالات وخاصة مقترح الحكم الذاتي، مشيرة إلى أن هذا المقترح هو الحل الأنسب والناجع لهذا الملف المفتعل. يذكر أن المغرب قرر يوم 17 ماي الجاري سحب ثقته من كريستوفر روس بعد أن لاحظ "تراجعه عن المحددات التفاوضية التي سطرتها قرارات مجلس الأمن وتصرفه غير المتوازن والمنحاز في عدة حالات" وطالب ب"تصحيح" مسلسل تسوية قضية الصحراء بالرجوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة بهدف اتخاذ القرارات الملائمة.

تحولت من مركز إداري يتحكم في مكناس إلى مدينة طالها النسيان

بوذنيب.. هنا يرقد جثمان الجنرال أوفقير

بأي ذنب حولت مدينة بوذنيب من مركز إداري وقضائي وعسكري إلى مدينة تئن تحت وطأة الإهمال والنسيان، والذي يبدو واضحا لكل وافد على المدينة؟.. مآثر تاريخية وبنايات أضحت أطلالا تؤرخ لمرحلة من الزمن مرت..

مدينة شهدت احتجاجات بتاطير من المجتمع المدني، بعدما سئم سكانها من الانتظار، سطروا مطالبهم ضمن مذكرة مطلبية كتب على غلافها «جمعيات وفعاليات المجتمع المدني في بوذنيب تنتفض»، «مدينة بوذنيب: المجال والإنسان واقع التهميش ومتطلبات التجاوز والإنقاذ».

احتجاجات خفتت مؤخرا لمنح عامل الإقليم الجديد بعض الوقت لكي يطلع على مطالب الساكنة، من جديد، لعله يدفع بها بعد ركودها، على حد تعبير أحد سكان المدينة.

منزل «الباشا أوفقير»

في حومة تسمى «طابك الكلب»، يقع منزل «الباشا أوفقير»، وهو منزل والد الجنرال: بناية متهالكة أقفل بابها الخشبي بقفل من حديد. عندما تحاول استراق النظر إلى الداخل من بعض الثقوب، لا يظهر سوى «الطوب».. هناك جيران للبناية الآيلة للسقوط، لكنهم لم يعيشوا تاريخ صاحبها، يعرفون فقط أن المنزل يعود إلى أوفقير -الأب، والد الجينرال، الذي استقدمت جثته إلى المدينة ليوارى فيها الثرى.

تصنف جمعيات المجتمع المدني منزل «الباشا أوفقير» ضمن البنايات الآيلة للسقوط، والتي تطالب بمعالجة ملفها. كتبت على صورة له في مذكرتها المطلبية عبارة «منزل الباشا أوفقير: ثقل سياسي وتشويه وخطر عمراني».

ليس «منزل الباشا أوفقير» وحده الآيل للسقوط، فحتى المركز القيادي للمقيم العام الفرنسي كان الاختلاف حول جدوى استمراره، وكان هناك من يقترحون هدمه بالمرة، لأنه آيل للسقوط، بينما هناك من عارضوا ذلك بمبرر أنه يدخل ضمن المآثر التاريخية للمدينة.

بوذنيب.. عراقة التاريخ

تقع مدينة بوذنيب في شرق مدينة الراشدية، وتبعد عنها بحوالي 90 كيلومترا. يبلغ عدد سكانها حوالي 9867 نسمة، وفق إحصاء سنة 2004، وتعتمد في فلاحتها على المزروعات المعشبة الاستهلاكية.

وتشكل المدينة منطقة إستراتيجية ومركزا سياسيا يطل على الجزائر شرقا وينفتح على سائر المنطقة في المغرب، وتوجد فيها العديد من المآثر التاريخية الشاهدة على ذلك التاريخ، ومن من أقدم القصور في بوذنيب قصر «تازوكارت»، ثم قصر بوذنيب، الذي بنيت فيه أطول صومعة ما زالت شامخة إلى اليوم، وتعود إلى نهاية القرن الـ19 (ما بين 1880 و1890). وعلاوة على ذلك، فإن منطقة بوذنيب التاريخية شهدت عددا من المعارك كان أشهرها معركة «أوريرت»، التي وقعت على واد «أوريرت»، أحد الروافد المهمة لواد كير عند الطريق المؤدية إلى قصر أولاد علي أو ما يصطلح عليه بـ«راس الماء»، وقد وقعت هذه المعركة عندما حاول الفرنسيون في أول خطوة لهم الدخول إلى المغرب.

وتضم المدينة عددا من المآثر التاريخية التي تعود إلى عهد الاستعمار، ومنها مركز قيادي للمقيم العام الفرنسي ومطار كانت تحط به الطائرات الحربية والمدنية الصغيرة والمتوسطة، ومتجر للسيارات الجديدة، من نوع «سيتروين»، ومستشفى عسكري يعود إلى سنة 1921 كانت تقام فيه عمليات جراحية، والذي اعتُمد، بعد ذلك، كمدرسة سنة 1944 ودار للسينما في أواخر الأربعينيات وقصور قديمة مهجورة (الجرغان، قُدوسة، تازوكارت والسهلي).

وقد تعددت الروايات الشفوية حول أصل تسمية «بوذنيب» بهذه التسمية، فهناك نظريتان هما الأقرب الى الصواب، وفق معطيات حصلت عليها «المساء» من تنسيقية المجتمع المدني في بوذنيب، أولاها تقول إن هذه المنطقة كانت عبارة عن واحات على ضفاف وادي كير، الذي ينبع من الأطلس الكبير، في شمال «كرامة» ويمتد على مسافة تقدر بـ187 كيلومترا حتى المصب في نقطة التقائه، في «واد زلو». ويعود أصل التسمية إلى كون الذين يمرون من هذه المنطقة كانوا «يذنبون»، أي يغيرون الطريق من منطقة بوجنية (تيزي نتلغمت) حاليا ويمرون عبر ضفاف كير، ومعنى «يذنبون» أنهم يخرجون عن الطريق المعتادة ويغيرونها بطريق آخرى، فيقولون «نذنب على كير» واستمر القول كذلك حتى سموا المدينة «بوذنيب».

وهناك رواية أخرى تفيد أن سبب تسمية بوذنيب بهذا الاسم يعود إلى كون الشائع في شياع عهد الدولة الزيانية، التي ظهرت في الجنوب الشرقي بين المغرب والجزائر، وكان زعيمها، أبو عنان المريني، أشهر ملوك الدولة المرينية، يملك جيشا جرارا كانت مقدمة جيشه في بوعنان ومؤخرته في بوذنيب، وكان الملك يمتطي فرسا عنانه أي لجامه في بوعنان وذنبه في بوذنيب. كناية على عدد عناصر الجيش التي كانت في عهده.. ولعل كلمة «بوذنيب» أتت من ذنب فرسه، أي مؤخرته، بل مؤخرة الجيش..

ترجع فيما رواية أخرى أصل التسمية إلى كونها جاءت نتيجة امتداد خط «تلال» إلى الجنوب منها على شكل ذنب... يتصل مباشرة بهضبة كبيرة (جبال اولاد علي) وكان يعيش في المنطقة حيوان فريد له ذنب طويل، سمي آنذاك بـ«أبو ذنب».

مشاهد تتكرر كثيرا، وهو ما يعبر عن ضعف الوعي لدى عدد من الناس، حسب المتحدث ذاته.

إقصاء من العطالة

لقد كانت بوذنيب مركزا إداريا وقضائيا وعسكريا، كانت أوامر الاستعمار تصدر من مدينة بوذنيب إلى مدينة مكناس، وكانت هناك سينما وحافلات «الساتياص»، لكن الأمور تغيرت كثيرا بين الأمس واليوم.

صارت المدينة حاليا تعيش ما يمكن وصفه بأنه «عقوبة موقوفة التنفيذ»، هكذا وصف مولاي العلوي بن الشريف وضع مدينة بوذنيب. ويتحسر المتحدث على الماضي المجيد لمدينته، ويتأسف على أنها كيف أنها كانت مركز القرارات الإدارية والقضائية، بل وكانت مدينة مكناس تابعة لها..

قال بن الشريف، وهو يشير إلى أماكن تحولت إلى آثار: «في بوذنيب كان هناك سوق للسيارات، وكانت هنا فنادق مجهزة وكان هنا مطار وغير ذلك من المرافق».

لم تستفد المدينة من برنامج جبر الضرر الجماعي مثل فكيك وكرامة، فإذا كان المعتقلون لأسباب سياسية لا يتحدرون من بوذنيب أو لم يقدم بعضهم ملفاته أثناء عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، فإن محمد المرابط، عضو تنسيقية جمعيات المجتمع المدني، يعتبر أن وجود قبر أوفقير جر على المدينة وبالا كبيرا.

ويرى محمد المرابط أن معايير «مسقط رأس أوفقير» أو المدينة التي يوجد فيها قبره لم تدرج ضمن مؤشرات توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهذا خطأ، لأن السكان يتبرؤون مما فعله أوفقير ولا علاقة لهم بذلك، ولكنهم عانوا بسبب ذلك.. ويصر المرابط على أنه ما دام هناك عقاب جماعي فقد كان أولى أن يكون جبر الضرر جماعيا، أيضا..

«سلطة» عائلة أوفقير

كان مجرد ذكر اسم «أوفقير» من طرف أحد حامليه كفيلا بأن يجعل من يسمعه يحسب له ألف حساب.. لأن «أوفقير» كانت الأسرة المسيّرة لشؤون الجنوب الشرقي من المملكة كلها.. لقد كان له ثلاثة إخوة، هم مولاي عمر ومولاي المهدي ومولاي الحسن، وكانوا على رأس هرم السلطة في كل من بوعنان وبوذنيب وبوعرفة، حسب العماري كرازيزي، المتقاعد في القوات المساعدة، الذي يحكي كيف أن الجنرال أوفقير كان يسعى إلى أن تتبع قبيلة «ذوي منيع»، في «عين الشواطر» إلى «عين الشعير»، غير أن وجود ظهير للراحل محمد الخامس حول هذه القبيلة كان يقف سدا منيعا أمام ذلك.

لهذا الرجل حكاية مع التاريخ، فهو من بين المشاركين في القبض، في سنة 1963، على الرئيس والده يعمل باشا لدى سلطات الاستعمار وكان صوفيا، وبعد الاستقلال، أصبح باشا لدى السلطات المغربية.

مواقف حرجة

في مقبرة قبل لنا إنها لعائلة تدعى «المرابط» يوجد قبر الجنرال محمد أوفقير داخل قبة بسيطة تشبه في شكلها قبة ضريح «وليّ» من الأولياء.. غير أنه لم تحفظ حرمتها بسبب وجود بعض من النجاسة..

مقبرة لم تعد تستقبل الموتى وتقع في قصر «بوذنيب». وحسب محمد مولاي رشيد، رئيس جمعية قصر بوذنيب لحفظ الذاكرة والتنمية الاجتماعية، فإن والد أوفقير كان يشغل منصب «باشا» وكان يبسط سلطته على مدينة بوذنيب، وعندما توفي الجنرال أوفقير، تم استقدام نعشه ليدفن هناك بسبب وجود منزل والديهب في المدينة، وإن كانت لا تربطه أي علاقة بها، لأن مسقط رأسه هو «عين الشعير»، وفق ما أفاد به محمد مولاي رشيد «المساء».

رغم أنهم يتبرؤون مما فعله الجنرال أوفقير، فقد كان عدد من سكان المدينة يتحاشون ذكر أصلهم ومسقط رأسهم، تجنبا لتعرضهم لمواقف حرجة في بعض الحالات، يحكي أحد السكان ما وقع له ذات مرة بمدينة الدار البيضاء.. أثناء تجوله فيها على متن سيارته، استوقفه رجل أمن وطلب منه وثائقه فمنحه إياها، وبعد اطلاع الأخير عليها، سأله قائلا: «هل أنت من بلاد أوفقير؟»... ليرد عليه: «لا، سيدي، إن مدينة بوذنيب ليست مدينة الجنرال أوفقير، بل إن علاقتنا به هو وجود قبره هناك لا غير»..

المصري، المخلوع مؤخرا، حسني مبارك أثناء «حرب الرمال»، عندما ساند جمال عبد الناصر الرئيس الجزائري بن بلة في حربه ضد المغرب.. يقول كرزازي: «هبطت مروحية عسكرية وشرع أصحابها يسألون هل هذه هي العبادلة؟.. وكانت الطائرة تحمل، إلى جانب مصريين، مسؤولا عسكريا جزائريا، سبق أن التقاه المسؤول عن مكتب القوات المساعدة في عين الشواطر، ويدعى يوسف جباري، فتم اعتقالهم جميعا».

أعطى الجنرال أوفقير، وقتها، أوامره بإحضارهم إلى مدينة مراكش ليُرحّلوا إلى الرباط، ليُسلّمهم الراحل الحسن الثاني إلى رئيسهم جمال عبد الناصر.

جعل هذا الحادث الجنرال أوفقير يفتخر بقبيلته لدى الملك الراحل الحسن الثاني ويخبره أن قبيلته هي التي ألقت القبض عليهم، في حين أن القوات المساعدة في «عين الشواطر» هي من كانت وراء ذلك، حسب كرزازي.

بول باسكون وسد بوذنيب

ترى جمعيات المجتمع المدني أنْ لا مخرج لبوذنيب من وضعها إلا بـ«جبر الضرر الجماعي»، إجراء يحيل على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي اتهمت عملها ولم تشمل توصياتها مدينة بوذنيب، لعدم توفرها على المعايير التي سُطرت، والتي تتمثل أساسا في أن تكون المنطقة قد شهدت أحداث عنف أو فيها معتقل سري وتعرضت إثر ذلك للتهميش، غير أن عددا من سكان المدينة يرون أن مدينتهم تعرضت لعقاب جماعي بسبب وجود قبر الجنرال أوفقير في مدينتهم.

وتطالب الجمعيات بإحداث عمالة في «حوض كير»، عمالتها بوذنيب وكذا بتنمية الشريط الحدودي المحاذي للجزائر. كما يدعون إلى التمييز الإيجابي لمنطقة بوذنيب وتبويئها مكانة خاصة في مشروع الجهوية الموسعة وفي البرنامج الحكومي، وباستفادتها من صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التنمية الاجتماعية، إضافة إحداث وكالة «حوض كير» ودعم النسيج الاقتصادي والرفع من مستوى عيش الساكنة وتأهيل المجال الحضاري للرفع من تنافسيته وتحسين أدائه وتقوية قدراته على استقبال الاستثمار والمشاريع التنموية ودعم الكفاءات المحلية وتنمية الموارد البشرية الذاتية للجماعة وتقوية الحكامة.

تفسيرات العقاب الجماعي لا يراها مسؤول محلي في مدينة بوذنيب تفسيرا صحيحا، لأنه يعتبر أن الدخول الرسمي للملك محمد السادس إلى هذه المدينة سنة 2009 يضع حدا لكل التأويلات التي تصنف أي مدينة على أنها ضمن المدن «المغضوب عليها»، ودليله في ذلك أن المدينة تعرف عدة مشاريع وبرامج، غير أن سكان المدينة يرون أن هذه المشاريع قد تعثرت وأنها أصبحت استعجالية، خصوصا أن مدينتهم طالها النسيان والإهمال وأصبح سكانها «يحلمون» فقط بالتوفر على الواد الحار.. بعدما ودعت مدينتهم مرافق كثيرة متقدمة. كما يأمل السكان بناء سد، وهو مشروع مُؤجّل منذ عهد الاستعمار.. ولعل ما يبين ذلك حديث عالم الاجتماع الفرنسي الراحل بول باسكون، الذي عاش في المغرب، حول هذا السد، حيث قال إنه «غداة الحرب، كُلّف أبي ببناء سد على «وادي كيَر»، إلا أن الدراسات حول الموضوع سرعان ما توقفت بناء على طلب من السلطات الفرنسية في الجزائر، بسبب المخاطر التي يحملها السد بالنسبة إلى سقي توات وتيديكلت.. وهكذا عشت في بوذنيب وتافيلالت».

بوذنيب وعين الشعير لا «تستجيبان» لمعايير هيئة الإنصاف والمصالحة

اعتمدت اللجنة المكلفة بمتابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي هم المناطق التي تستجيب، على الأقل، لأحد المعيارين التاليين: وجود مركز اعتقال سري في هذه المناطق، مما عرضها ضمنيا للتهميش، أو وجود قرينة تدل على تعرض هذه المناطق للعقاب الجماعي المرتبط بوقوع بعض الأحداث العنيفة المعروفة والموثقة، وفق معطيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المكلف بتنفيذ هذه التوصيات.

لم تدرج كل من مدينتا «بوذنيب» و«عين الشعير» ضمن هذه المناطق، وهو ما جعل سكانهما يطالبون برد الاعتبار إليهم على أساس أن أضرارا لحقتهم بسبب الجنرال محمد أوفقير.

وأكد عبد الرحيم شهيد، المكلف ببرنامج جبر الضرر الجماعي وحفظ الذاكرة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه خلال تنفيذ البرنامج تتم مصادفة مناطق قريبة من المعايير المعتمدة، مثل بوذنيب وعين الشعير، إلى جانب السمارة وهرمومو، غير أن المجلس مطالب بالتقيد بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهذا الإشكال مثله مثل الأفراد الذين لم يتقدموا بملفاتهم والمصنفون ضمن الملفات العالقة.

وأوضح شهيد، في تصريح لـ«المساء»، أن المعيارين الأساسيين اللذين تم اعتمادهما هما تعرض الساكنة لعقاب جماعي بسبب وجود معتقل سري أو وقوع أحداث عنف، وهو ما يفسر عدم استفادة مناطق عرفت أحداثا لكنها لم تتعرض للتهميش، مثل مراكش، التي عرفت تقدما في مرحلة التسعينيات.

ويجزم المكلف ببرنامج جبر الضرر الجماعي وحفظ الذاكرة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن لا مجال لاجتهاد المجلس لإدخال مناطق بعينها إلى برنامج جبر الضرر الجماعي، مؤكدا أن هذه المناطق يمكن أن تستفيد من برامج اقتصادية وتنموية مباشرة.

> سكان «بوذنيب» وعين الشعير يطالبون برد الاعتبار إليهم على أساس أن أضرارا لحقتهم بسبب الجنرال محمد أوفقير

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة اعتبرت أنه إضافة إلى «التعويضات وجبر الأضرار المستحقة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ينبغي أن يتخذ جبر الضرر بعدا جماعيا». ويستوجب هذا المعطى «بذل مجهودات إضافية للتضامن واعتماد إجراءات لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص وإطلاق مسلسل تدريجي حول التمييز الإيجابي لفائدة المناطق والجماعات المعنية».

وقد قامت الهيئة بتنشيط عشرات الاجتماعات والورشات، تُوِّجت، في نهاية المطاف، بتنظيم المنتدى الوطني حول جبر الضرر، والذي شاركت فيه أكثر من 200 جمعية، فصاغت من خلاله الهيئة التوصيات المتعلقة بجبر الضرر الجماعي بشكل يسمح بإعادة الاعتبار إلى المناطق والجماعات ويمكن من الحفظ الإيجابي للذاكرة.

ويشمل برنامج جبر الضرر الجماعي إستراتيجية عمل على المستوى المحلي والمستوى، حيث إنه على المستوى المحلي سيسمح التدخل بتشجيع الحكامة المحلية عن طريق تعبئة الفاعلين المحليين وإشراكهم: المجتمع المدني والجماعات المحلية خصوصا، أما على المستوى الوطني، فسيتم التركيز على المشاركة الفعلية للدولة في برامج جبر الضرر الجماعي من خلال المساهمة المالية وتسهيل الإجراءات الإدارية والدعم اللوجيستيكي.